جامعة المولى إسماعيل

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس

مسلك: الفلسفة

الفصل: الثاني

مجزوءة: العلم الطبيعي

الدورة الربيعية: 2020/2019

ذ. محمد أبوحفص

<u>محاور المجزوءة</u>:

1- شرح السماع الطبيعي وأهميته داخل المنظومة الطبيعية:

أ- شرح السماع الطبيعي داخل المنظومة الطبيعية

ب- مقارنة بين شرح السماع الطبيعي لابن باجة وكتاب الطبيعة لأرسطو

ج- نشرات شرح السماع الطبيعي لابن باجة

2- منهجية الشرح عند ابن باجة

أ- الشرح بحسب الموضوعات وليس بحسب المقالات

ب- كيف أن النص الشارح لا يساير جزئيات النص المشروح

ج- حول مسألة الإحالة في النص الشارح

المصادر والمراجع:

– ابن باجة، شرح السماع الطبيعي لأرسطو طاليس، تح وتقديم ماجد فخري، دار النهار للنشر، بيروت، 1973.

– أرسطوطاليس،الطبيعة، تح وتقديم عبد الرحمن بدوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984

- Salomon Pinès, La Dynamique d'Ibn Bajja, L'aventure de la science. Mélange Alexandre Koyre. Edit. Hermann, Paris, 1964.

- Ernest. A. Moody, Galiléo And Avenpace Dynamics of the leaning tower expriment Journal of the History of Ideas, XII, 1951.

تقديم:

سنخصص هذا القول للكشف عن أهمية كتاب: **شرح السماع الطبيعي**: داخل المنظومة الطبيعية، والسبب الذي جعل ابن باجة يبدأ شروحه بهذا المؤلف بالضبط. ثم سنعمل على وضع مقارنة بين **شرح السماع الطبيعي** لابن باجة وكتاب **الطبيعة** لأرسطو طاليس، وذلك قصد الكشف عما إذا كانت مقالات **شرح السماع الطبيعي** لابن باجة هي ذاتها المقالات المتضمنة في كتاب **الطبيعة** لأرسطو، كما سنحدد القضايا التي شرحها ابن باجة بالضبط لمعرفة ما إذا كان قد شرح المقالات كلها أو البعض منها وأغفل البعض الآخر. وهل كان في شرحه يحترم التقسيم الأرسطي أم كان يتجاوزه؟ وهل فحص المتن الأرسطي بحسب المقالات أو بحسب الموضوعات؟

ثم سنبقى أوفياء للقصد المنهجي، وسنقف عند تقنية مهمة اعتمد عليها ابن باجة في الشرح، ستساعدنا في فهم المسار العام الذي يحكم فلسفة الطبيعة عند الرجل، وهذه التقنية هي تقنية الإحالات. ونقصد بالإحالات هنا: الكتب التي يحيل عليها ابن باجة في **شرح السماع الطبيعي**، سواء كانت لأرسطو أو لغير أرسطو، كما نقصد بها الأشخاص الذين يحيل عليهم ابن الصائغ، وليس فقط أرسطو بل الشراح، لأننا كما سنلاحظ، أن الرجل في شرحه يضع صوب عينه لائحة للإحالات، ثم يبدأ يفكر فيها ويستخلص منها ما يتلاءم وتوجهاته المذهبية، لاسيما وأننا مع ابن باجة نجد أنفسنا مع شارح فيلسوف، وليس شارح معلم يريد أن يبسط عبارات أرسطو القلقة. خصوصا وأن مرحلة الشروح والرسائل الباجية هي بدون شك مرحلة النظر التأملي، إنها مرحلة الحكمة التي تجاوز فيها ابن باجة حدود العلم التعاليمي والمنطقي وتفرغ للمتن الطبيعي المشائي الذي يشكل استيعابه "امتحانا قاسيا لمحبي الحكمة"([1]). ولذلك فبالنسبة لهذه الإحالات، سنتساءل عن أهميتها وقيمتها داخل النص الشارح، لنعرف ما إذا كانت بمثابة تأييد أم تفنيد وهل ابن باجة يبني عليها مواقفه أم يأتي بها بشكل عرضي ثانوي. ولعل السبب الأساسي الذي يجعلنا نقف عند هذه التقنية المنهجية، هي كونها ساعدت ابن باجة على إعادة صياغة المشائية من جديد، كما سنلاحظ، إذ نجده لا يلتزم بكتاب بعينه في المشائية بل يحرص كل الحرص على التكامل بين كل

[1]/ د. محمد ألوزاد، الديناميكا في شروح السماع الطبيعي لابن باجة السرقسطي، استدراك على مقال سلمون بنيس، وهو مقال ضمن سلسلة أبحاث وندوات، أعمال الندوة الدولية، حضارة الأندلس في الزمان والمكان، 1992.

أقسام المشائية من أجل تقديمها كمذهب متكامل. ولأن ابن باجة يحيل على الشراح، فسنعمل على ترتيبهم بحسب الأهمية عند الرجل لمعرفة من منهم يفنده ويعارضه ومن منهم يتبنى أفكاره ويؤيدها.

تلك هي أهم القضايا التي سنقف عندها في هذا القول.

1- حول شرح السماع الطبيعي وأهميته داخل المنظومة الطبيعية:

أ- شرح السماع الطبيعي داخل المنظومة الطبيعية:

في التقليد الفلسفي لتصنيف العلوم، يقسم العلم إلى ثلاثة أصناف([1]): صنف نظري وغايته المعرفة فقط، وصنف عملي، العلم فيه من أجل العمل، وصنف مساعد لهذه العلوم النظرية والعملية على حد سواء وهي العلوم المنطقية. وبما أن علوم المنطق هي علوم مساعدة أو آلة تعصم الذهن من الوقوع في الخطأ، فإن العلوم التي تتناول بالدراسة موضوعات ما أو وقائع معنية تنحصر في قسمين رئيسيين هما: العلم النظري والعلم العملي. وهذه العلوم تنقسم بدورها إلى أجزاء لكل منها مجاله وحدوده. إذ العلم النظري أو الحكمة النظرية تنقسم إلى ثلاثة أقسام: حكمة تتعلق بما في الحركة والتغير وتسمى حكمة طبيعية، وحكمة تتعلق بما من شأنه أن يجرده الذهن عن التغير وإن كان وجوده مخالفا للتغير وهو الحكمة الرياضية، وحكمة تتعلق بما وجوده مستغن عن مخالطة التغير وإن خالطه فبالعرض وهي الفلسفة الأولى. مما يعني أن العلم النظري يضم ثلاثة علوم فرعية هي: العلم الطبيعي والرياضي والفلسفة الأولى. ولعل هذا الانقسام الثلاثي للعلوم فرضه انقسام الموجودات من حيث طبيعتها([2]). وهكذا فموضوع العلم الطبيعي هو الموجودات الهيولانية، وموضوع الرياضيات هو الكميات التي لا تظهر الهيولى في حدودها. أما موضوع علم ما بعد الطبيعة فهو الموجود المطلق. أما العلوم العملية، فتنقسم بدورها إلى أقسام ثلاث: حكمة مدنية وحكمة منزلية وحكمة خلقية([3]). وتتعلق بميادين ثلاث هي: السياسة، الأسرة والسلوك. وهي موضوعات لا يمكن أن تكون موضوعات خاصة لعلوم نظرية لأنها تعتمد على الإرشاد والخطابة في تحقيق مراميها، لأنها من اختصاص الخطيب والمتكلم وليست من اختصاص العالم، وهو الأمر الذي يقتضي إقصاؤها من حقل المعرفة العلمية نظرا لعجزها النظري.

والعلوم النظرية بدورها تنقسم إلى قسمين أساسيين هما: العلوم الكلية والعلوم الجزئية والعلوم الكلية هي التي تنظر في الكليات العامة أي الموجودات المطلقة وهي أصناف ثلاث: صناعة الجدل والسفسطة والفلسفة الأولى. أما الجزئية فهي التي تنظر في الموجود بحال ما وبنظرة جهوية

---

[1]/ ابن سينا، عيون الحكمة، تح، عبد الرحمن بدوي، الكويت، بيروت، 1980، ص. 16 وما بعدها.

[2]/ الفارابي، كتاب الحروف، تح، محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، 1970، ص. 150.

[3]/ الفارابي، إحصاء العلوم، تح. عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة، 1968، ص. 59.

وهي، العلم الطبيعي الذي ينظر في الموجود المتغير وعلم التعاليم وهو الذي ينظر في الكمية مجردة من الهيولى، إلا أنه سرعان ما سيظهر لنا أن العلوم النظرية الكلية ليست في جوهرها إلا علما واحدا هو علم ما بعد الطبيعة. ذلك أن الجدل والسفسطة رغم اشتراكهما في عمومية الموضوع وإطلاقيته مع الفلسفة الأولى، ليسا بعلمين حقيقيين، بل هما أشباه علوم، لأن الجدل لا يقوم على شروط برهانية محضة ما دام يتأسس على مقدمات مشهورة، كما أن الجدل ليس له هدف معرفي خالص وإنما يهدف إلى مناقضة الخصم وطلب التغلب عليه، أما السفسطة فهي صناعة هدفها وضع قياس مغلط. وهكذا سنجد أنفسنا ـ بعد إقصاء الخطابين الجدلي والسفسطائي ـ أمام التصنيف الثلاثي للعلوم. بمعنى أن القراءة الإبستيمولوجية للعلوم النظرية ستفرز لنا علما نظريا كليا واحدا هو علم ما بعد الطبيعة وعلمين نظريين جزئيين هما العلم الطبيعي وعلوم التعاليم. هذا التصنيف هو خلاصة تقليد ساد في الفلسفة الإسلامية تتم العودة إليه كلما دعت الضرورة للتعامل مع الموسوعة المعرفية الأرسطية([1]).

ومهما يكن من أمر هذه التصانيف، فإن ما يهمنا هو العلم الطبيعي وبخاصة السماع الطبيعي أو سمع الكيان كما يسمى، وهو جزء من المنظومة الطبيعية القديمة التي تركها أرسطو والتي تتكون من ثمانية أجزاء وهي على التوالي: السماع الطبيعي، السماع والعالم، الكون والفساد، الآثار العلوية، المعادن، النبات، الحيوان والنفس ويتضمن الحس والمحسوس([2]). وهذه الأجزاء هي في الحقيقة مستويات للوجود الطبيعي المتغير، وكل مستوى من هذه المستويات خصص له كتاب لدراسة قوانينه واستخلاص أسبابه وعلله.

ولأن قصدنا الأول وبالذات هو السماع الطبيعي الذي نقدم اليوم شرح ابن باجة له، يعتبر أهم هذه الكتب على الإطلاق لأنه يتناول بالدراسة المفاهيم الفيزيائية الأساسية التي تستعمل في الأجزاء اللاحقة، مثل الحركة، الزمان، المكان، المتناهي، اللامتناهي، المتصل، المنفصل، المتماس، المتتالي والمتشافع... الخ. كما أن في هذا الكتاب بالضبط يتم تحديد موضوع العلم الطبيعي، وهو الطبيعة.

---

[1]/ أبي نصر الفارابي، "فلسفة أرسطو طاليس وأجزاء فلسفته ومراتب أجزائها"، تح، محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، 1961.

[2]/ هو مجموعة من المقالات جمعت في كتاب مستقل أطلق عليه اسم الطبيعيات الصغرى.

لقد كان اهتمام ابن باجة بأقسام ومباحث العلم الطبيعي بوجه عام وبالسماع الطبيعي بوجه خاص من جملة المظاهر المميزة لابن باجة في التقليد الفلسفي الإسلامي. فكيف حدد ابن باجة مقاصد ومرامي العلم الطبيعي بصفة عامة والسماع الطبيعي بصفة خاصة؟ ما هو موضوع العلم الطبيعي وما هو منهجه؟ للإجابة على ذلك يوظف ابن باجة مجموعة من المفاهيم المنطقية التي أثبتها في بعض أعماله المنطقية السابقة على مؤلفاته في العلم الطبيعي([1]) ومن هذه الأعمال المنطقية على وجه التخصيص ما ورد في تعليقه على كتاب البرهان للفارابي([2]).

فيرى أن أي علم نظري . والعلم الطبيعي هو علم نظري . مهما كانت طبيعته، حتى يصير جديرا بهذا الاسم، لابد له أن يتضمن جملة من المبادئ والمسائل: فبالنسبة للمبادئ فتتحدد في ثلاث وهي: الموضوع الذي يشكل المادة المعرفية التي يختص ببحثها هذا العلم أو ذاك، ثم المقدمات الأولى التي ينطلق منها مؤسسا عليها استدلالاته واستنتاجاته، وغالبا ما تكون من قبيل البديهيات والمسلمات التي يصادر عليها الناظر ويسلم بصحتها على أساس أنه سيبني عليها بناء استدلاليا متماسكا يتفق وطبيعة تلك المبادئ الأولى، وأخيرا الحدود أو التعاريف التي يحدد بها موضوعاته ومفاهيمه النظرية.

فبالنسبة للموضوعات يرى ابن باجة أن كل صناعة نظرية تتميز عن غيرها بالموضوع المعرفي الذي تختص ببحثه مثل العدد الذي يشكل موضوع علم الحساب والخطوط والسطوح والمجسمات التي تشكل موضوع علم الهندسة([3]). أما بالنسبة للمقدمات باعتبارها مبادئ أولى، فهي أساس القول النظري في أي مجال من مجالات العلوم النظرية، وهي خاصة وذاتية ومناسبة. وهنا بالضبط يذكرنا ابن باجة بإحدى القضايا الشهيرة في كتاب البرهان مفادها أن لكل لم نظري مبادئه ومقدماته المناسبة الخاصة به، وكذا مطالبه وأغراضه المعرفية الذاتية والتي تجعله علما متميزا ببنيته المعرفية عن بقية العلوم النظرية الأخرى، إلا أن ذلك لا ينفي إطلاقا إحدى الحقائق التي يؤكدها ابن باجة نفسه استنادا على معطيات كتاب البرهان، وهي أنه رغم أن هناك حدودا تفصل

---

[1]/ انظر في هذا الصدد، تعاليق ابن باجة على مؤلفات الفارابي المنطقية وبصفة خاصة، المدخل والفصول والمقولات والعبارة والبرهان.

[2]/ الملاحظ أن تعاليق ابن باجة على كتاب البرهان للفارابي لا تتناول سوى الأجزاء الأولى من هذا الكتاب وهي: (التصور، التصديق، شرائط اليقين، طبيعة البرهان وأصنافه...). المنطق عند الفارابي، كتاب البرهان وكتاب شرائط اليقين، مع تعاليق ابن باجة على البرهان، دار المشرق، بيروت، 1987، ص.ص. 10-11.

[3]/ يقول ابن باجة: "والموضوعات التي إليها تنسب تلك الصناعة كالعدد في الأرتماطيقا، والأطوال والسطوح والمصمتات في الهندسة"، شرح السماع الطبيعي، تح، ماجد فخري، دار النهار، بيروت، 1973، ص. 15.

الأنساق المعرفية، إذ لكل علم نظري خصوصيته التي تميزه عن بقية العلوم الأخرى، فإن هناك مع ذلك نوعا من التداخل والتقاطع بين العلوم النظرية المختلفة، سواء على صعيد المبادئ([1]) أو المقدمات أو الموضوعات التي تفحصها تلك العلوم([2]).أما بالنسبة للمسائل، فيقصد بها النتائج المعرفية التي يتم الوصول إليها انطلاقا من تلك المقدمات الأولى. والمسائل كما يقول أبو بكر هي عبارة عن "تصورات تدل عليها الألفاظ المفردة بالقوة أو بالوجود وقد تكون تصديقات تدل عليها أقاويل جازمة ضرورة"([3]).

والعلم الطبيعي باعتباره صناعة نظرية ينبغي أن يكون له ذلك، أي ينبغي أن يكون له موضوعه الخاص، ومنهجه الخاص، وكذلك مبادئه ونتائجه مثله في ذلك مثل سائر العلوم النظرية. وهو ما حدده ابن باجة قائلا: "والعلم الطبيعي صناعة نظرية، فيجب أن يكون لها ذلك، فموضوعها هو الجسم الطبيعي، وهو الذي ينسب إليه وإلى أنواعه كل ما في هذه الصناعة، ويعطي أسبابه ومبادئه. ومعظم ما في فلسفة الطبيعة، فمعلوم بالحس"([4]). وهنا نتساءل مع ابن باجة عن مدى ارتباط العلم الطبيعي . باعتباره علما عقليا نظريا . بالحس إما كليا أو جزئيا؟

للإجابة على هذا التحير، يقارن أبو بكر بين العلم الطبيعي والرياضيات ليحدد بدقة موضوع ومنهج العلم الطبيعي، وهو على علم أن المسألة ليست سهلة إذ يقول: "فالعلم الطباعي

---

[1]/ يقول الفارابي في كتاب البرهان، حول اشتراك بعض العلوم في المبادئ: "والمبادئ الأولى في كل صناعة منها ما هي خاصة بالصناعة، ومنها ما هي مشتركة لها ولغيرها... والمشتركة إما مشتركة لصنائع عدة، وإما مشتركة للصنائع كلها، وكل واحد منها إما مشترك بأحد جزئيه فقط، وإما بجزئيه جميعا، مثل قولنا: الأشياء المساوية لشي واحد متساوية. والمشتركة بالمحمول مثل قولنا: المنطبقات متساويات. فإن الإنطباق هو للمقدار فقط والتساوي فللأعداد والعظم جميعا... فهذه الجهة تصل المقدمات العامة للصنائع خاصة بصناعة صناعة مثل قولنا: الأشياء المتناسبة إذا بذلت كانت متناسبة، فإن هذه مقدمة عامة. فإذا استعملت مكان الأشياء أمور تخص صناعة صناعة، صارت خاصة بصناعة صناعة. فإنا متى قلنا: الأعداد المتناسبة إذا بدلت كانت متناسبة، صارت هذه مقدمة عددية، وإذا قلنا المقادير المتناسبة إذا بدلت كانت متناسبة صارت مقدمة هندسية وإذا قلنا: الأزمان المتناسبة . إذا بدلت كانت متناسسبة . كانت مقدمة نجومية أو طبيعية". ماجد فخري، المنطق عند الفارابي، مع تعاليق ابن باجة على كتاب البرهان، دار المشرق بيروت، 1987، ص.ص. 60-61.

[2]/ انظر في هذا الصدد: جمال الدين العلوي، إشكالية العلاقة بين العلم الطبيعي وما بعد الطبيعة عند ابن رشد، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس، العدد 3، 1988، ص.ص. 7-51.

[3]/ يقول ابن باجة محددا التصور والتصديق انطلاقا من معطيات الفارابي: "ولما قصد (الفارابي) أن يعطي أقسام المعرفة من حيث هي معرفة، لا من حيث هي معروفة قسمها إلى التصور والتصديق وبدأ بالتصور في القول لأنه هو الموجود أولا في الذهن، لأنه هو المطلوب الأول لنا بالطبع ما هو هذا الشيء. وهذا ليس شيئا غير طلب التصور. والتصور بالجملة هو حصول جملة الأمر الذي من خارج في النفس، من حيث يوجد مدلولا عليه باسمه، دون أن يحكم عليه بشيء البتة. والتصديق هو أن يؤخذ الأمر محكوما عليه بحكمه. ولذلك كان التصديق أبدا إنما يكون فيما يطلب فيه أي الحكمين له، والتصور هو فيما يطلب فيه ما هو وأي شيء هو؟ وبين أن هذا السؤال بما هو ونحوه ليس يطلب به حكم في الأمر بإيجاب أو سلب، كما هو في النقيضين، بل يطلب ماهية الأمر مجردة من الحكم". كتاب البرهان، م.م، ص. 107.

[4]/ شرح السماع الطبيعي، تح، ماجد فخري،م.م، ص15.

ليت شعري كيف يكون أمره؟ فإنه ليس يظن أحد أن الحكمة الطباعية رياضية، وذلك بين لأدنى متأمل. وقد لخص القول فيه في موضع آخر، وبالجملة فإننا نبين أن هذا العلم يجب أن يكون محدودا في الغايات لا في التوطئات فيكف يجب أن يكون أمر مبادئه ومسائله؟ وفي هذا فحص كثير وعويص شديد"([1]).

لقد لاحظ ابن باجة أن الرياضيات (الهندسة والحساب) ذات طبيعة نظرية عقلية. نافيا نفيا قاطعا إمكانية لجوئها إلى الحس، "فأما الهندسة والعدد فليسا يستعملان الحس أصلا. وكذلك لا تضع متأخرا وتقتضيه بل توجبه وتقول لم هو؟"([2]). غير أن هناك علما من علوم التعاليم يطرح فيه هذا الإشكال المعرفي وهو صناعة الأثقال. فرغم أن هذا العلم يجري عليه من حيث المبدأ ما يجري على علمي الحساب والهندسة كعلميين نظريين، إلا أنه يلزمنا بالضرورة اللجوء إلى الحس كأداة معرفة لا غنى عنها، ما دامت موضوعات هذا العلم من الأمور المحسوسة، خصوصا حينما نكون بصدد علم الأثقال العملي. أما علم الأثقال النظري، فبالرغم من أنه يتناول نفس الموضوع إلا أنه يضل ضمن حد أدنى من التجريد ويتجلى ذلك في استحضاره للموضوع المحسوس بالقول لا بالفعل([3]). أما بالنسبة لعلم المناظر، فإن ما أثبتناه لعلم الأثقال ينطبق أيضا على هذا العلم. بل إن موضوعات هذا الأخير أكثر ارتباطا بالحس من العلم السابق([4]). أما علم الفلك فالأمر يتعارض تماما مع ما هو عليه الحال في تلك العلوم الرياضية النظرية. فإذا كانت العلوم الرياضية تنطلق من مبادئ عقلية منطقية نظرية، بل إن موضوعاتها نفسها عبارة عن مفاهيم عقلية مجردة (كالأعداد والأشكال الهندسية)، وحتى وإن اعتبرنا بعض موضوعاتها محسوسة كما هو الأمر بالنسبة للأثقال والمناظر، فمع ذلك تظل المبادئ والمقدمات التي تتأسس عليها منظوماتها المعرفية ذات طابع نظري واضح. وعلى العكس من ذلك تماما بالنسبة لعلم الفلك، ذلك أن المبادئ الأولى

---

[1]/ مخطوطة أكسفورد، كتاب الحيوان، الورقة [89 و].

[2]/ ن.م، ن. و.

[3]/ ن.م. ن.و.

[4]/ يقول ابن باجة في هذا الصدد: "هي كالأثقال، إلا أن الحس ألزم له وأكثر رئاسة له وفي هذه الصناعة يلزم بالذات أن توجد فيها أشياء متأخرة، مبادئ تعطي الصناعة العملية أسبابها". ن.م، ن.و.

التي ينطلق منها هي نفسها من الموضوعات المحسوسة، وهي الأجرام السماوية، والتي تشكل المادة المعرفية الأساسية بالنسبة له([1]).

أما العلم الطبيعي أو "الحكمة الطباعية" كما يسميها ابن باجة، فإنها تختلف من الناحية المعرفية (المنهج والموضوع) عن العلوم الرياضية بجميع فروعها السالفة الذكر([2]). فإذا كان العلم الرياضي تتحدد موضوعاته في مفاهيم عقلية مجردة لا تربطها علاقة مباشرة بمعطيات العالم الطبيعي، فإن العلم الطبيعي على العكس من ذلك، يستمد موضوعاته من العالم الطبيعي([3]).

[1]– يقول أبو بكر: "وأما الهيأة فعلى خلاف ذلك، ذلك أن مبادئها هي الأمور المتأخرة المحسوسة، وتقتضب ثم تروم إعطاء أسباب تلك. وليس لزومها أن تدرك بالحس للأمور التي استخرجها، على أن تلك الأمور المستخرجة أسباب". ن.م، ن.و.

[2]/ يقول في ذلك ابن باجة: "فالعلم الطباعي ليت شعري كيف يكون أمره؟ فإنه ليس يظن أحد أن الحكمة الطباعية رياضية، وذلك بين لأدنى متأمل، وقد لخص القول فيه موضع آخر، وبالجملة فإننا نبين أن هذا العلم يجب أن يكون محدودا في الغايات لا في التوطئات، فكيف يجب أن يكون أمر مبادئه ومسائله؟ وفي هذا فحص كثير وعويص شديد" مخطوطة أكسفورد، الورقة [89 و].

[3]/ يقول في هذا الصدد: "والعلم الطبيعي صناعة نظرية، فيجب أن يكون لها ذلك، فموضوعها هو الجسم الطبيعي، وهو الذي ينسب إليه وإلى أنواعه كلها في هذه الصناعة ويعطي أسبابه ومبادئه ومعظم ما في فلسفة الطبيعة فمعلوم بالحس. وإنما نطلب علم أسبابها أو أسباب أسبابها بالإطلاق، كالبياض مثلا، فإنا نعلم وجوده بالحس، غير أنا لا نعلم أسبابه، وذلك أنا لا نتصوره بما يدل عليه حده" شرح السماع الطبيعي، م.م،ص15.

لكن رغم أن موضوعه هو الجسم الطبيعي (الجوهر المحسوس)([1]) الذي يعد من المعطيات المادية المحايثة للكون والفساد، فإن هذا العلم لا يقف عند مستوى إدراك هذا الموضوع إدراكا حسيا خالصا، وبالتالي الاقتصار فقط على منهجية الملاحظة الخارجية والوصف، بل يتعدى ذلك إلى محاولة الكشف عن الأسباب والمبادئ التي تحكم أنطولوجية هذه الأجسام سواء من حيث طبيعتها ومكوناتها أو حركاتها وتحولاتها المختلفة أو العلاقات المتبادلة التي تربط بينها في العالم الطبيعي. وكل هذه الأمور الدقيقة لن يتسنى الكشف عنها إلا عن طريق النظر العقلي الذي يتجاوز من الناحية المنهجية مستوى الإدراك الحسي، الأمر الذي يجعلنا ننتقل من الحس إلى العقل، من الوصف إلى البرهان ومن التجربة الحسية إلى التأمل العقلي الخالص. وهذه الطريقة في البحث هي التي تضفي على هذا العلم صبغة فلسفية نظرية التي تجد جذورها في النظر البرهاني العقلي المنطقي.

إلا أن ما يهدد هذه القراءة المنهجية التي تروم جعل القول الطبيعي قولا برهانيا عقليا، هو التعارض الذي يبدو بين تصريحين أبدى بهما ابن باجة في مناسبتين مختلفتين حول علاقة هذا العلم بالحس والعقل: فالتصريح الأول جاء في شرح السماع الطبيعي حيث قال: "ومعظم ما في فلسفة الطبيعة فمعلوم بالحس، وإنما نطلب علم أسبابها وأسباب أسبابها بالإطلاق فيما كان موجودا بالإطلاق"([2]). أما التصريح الثاني فجاء في التقديم الذي خص به كتاب الحيوان حيث قال: "إلا أنه يتبين بآخرة أن هذا العلم يجب ضرورة أن يستخدم جميع القوى المستفادة بأنحاء التعاليم وبالمنطق، وإنما يستخدمها فيما يجانسها. فلذلك يجب أن يكون لهذا العلم الطباعي أصناف المبادئ وأصناف المسائل، وهو أخلق أن تكون فيه أمور لا يحكم الحس عليها أصلا. ولا يمكن ذلك لأنها غير محسوسة لا خاصة ولا مشتركة، لا قريبة ولا بعيدة كالعقل"([3]).

---

[1]/ يقول ابن باجة: "ولما كان النظر الطبيعي، إنما يتم بأن نعلم في نوع الطلب الأول ما هو هذا الجسم الطبيعي على الإطلاق، كطلبنا ما هو قوس قزح، وما المطر وغير ذلك، ففي بعض هذه نعلم من ذلك النوع ما به قوامه، كعلمنا أن المطر ما ينزل من السحاب، فأنا نتشوق أن نعلم كيف حدث وما الذي أحدثه ولم حدث، وفي قوس قزح نطلب ماهيته وما به قوامه، فإنا نطلب أولا ما هو، هل هو جسم متلون أو يخيل للبصر، فإذا صح عندنا جنسه تشوقنا عند ذلك إلى علم ما الشيء الذي أحدثه، وفيماذا قوامه، ولم حدث، فإذن إنما يتم لنا العلم الطبيعي بمعرفة هذه كلها". شرح السماع الطبيعي، ن.م، ص. 16.

[2]/ ن.م، ص. 15.

[3]/ مخطوطة أكسفورد، الورقة [89 و].

يبدو منذ الوهلة الأولى أن هناك تعارض بين النصين. فالأول يثبت أن العلم الطبيعي معظم ما فيه من موضوعات تدرك بالحس، لأن الأجسام الطبيعية ذات طبيعة مادية. هذا بالرغم من أن هذا العلم يسعى في نهاية المطاف إلى فهم الأسباب والمبادئ التي تحكم هذه الأجسام الطبيعية. أما الثاني فيثبت أن هذا العلم يجب: "أن تكون فيه أمور لا يحكم الحس عليها أصلا، ولا يمكن ذلك لأنها غير محسوسة"([1]). مما يبين أن بن باجة في هذا النص الثاني يعيد النظر في منهج وموضوع العلم الطبيعي، وهنا تكمن أهميته، حيث يشكل دعوى إلى عدم البقاء بالعلم الطبيعي سجيني المدلول الفيزيائي، وفتح آفاقه الأرحب التي يشكل المبحث السيكولوجي آخر تجلياته. وبذلك سينحل إشكال التعارض بين النصين خصوصا إذا ما استحضرنا ما كتبه ابن باجة في كتاب النفس في شقه الأخير، حيث تعرض للقوة الناطقة التي تشكل أسمى قوى النفس والتي لا يمكن مقاربتها بالحس طبعا.

وهكذا يرى ابن الصائغ أن العلم الطبيعي بالرغم من تميزه واختلافه عن العلوم النظرية الأخرى خصوصا الرياضيات، إلا أنه يجب أن يستفيد من المبادئ والأسس التي توظفها تلك العلوم منهجيا، لكن بشرط أن تكون تلك المبادئ مناسبة لطبيعة موضوعاته وقضاياه.

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للعلم الطبيعي بصفة عامة، فإن السماع الطبيعي وهو جزء من بين الأجزاء المشكلة للمنظومة الطبيعية يتحدد موضوعه في المبادئ الأساسية والكبرى للعلم الطبيعي([2]): كالحركة والسكون والزمان والمكان والنهائي واللانهائي والمتصل والمنفصل ،

---

[1]/ ن.م، ن. و.

[2]/ يحدد ابن باجة غرض كتاب السماع الطبيعي قائلا: "فهذا الكتاب غرضه تحديد المبادئ الأولى، وأعني بقولي تحديدا، هو أن يلخصها بما يخصها، فما كان منها ظاهر الوجود اكتفى بذلك، فصار القول الشارح للإسم حدا وما كان خفي الوجود فحص عنه". ابن باجة "شرح السماع الطبيعي" م.م، ص. 17.

والمتتالي، والمتماس، والعلة الأولى للحركة...([1]) الخ. من هنا تأتي أهمية الكتاب بالنسبة لكل من أراد دراسة العلم الطبيعي، ولهذا السبب بالذات بدأ به ابن باجة شروحه الطبيعية. فالسماع الطبيعي يشكل مدخلا أساسيا أو مقدمة ضرورية للعلم الطبيعي ويختلف عن الأجزاء الأخرى المكونة للمنظومة الطبيعية التي تناول فيها أرسطو أنحاء الموجودات الطبيعية المختلفة، كالعناصر المشكلة للكائن المركب الفاسد كما في كتاب "الكون والفساد" و"الآثار العلوية" وكالنبات كما في كتاب "النبات" وكالحيوان كما في كتاب الحيوان" وكالإنسان كما في كتاب "النفس"...

ب- مقارنة بين شرح السماع الطبيعي لابن باجة وكتاب الطبيعة لأرسطو:

وكتاب السماع الطبيعي الذي ندرسه اليوم سمي بهذا الاسم . حسب تقديم بدوي للطبيعة لأرسطو([2]) . لأنه يتضمن المحاضرات التي أملاها أو ألقاها أرسطو على تلاميذه. والتسمية هي ترجمة حرفية للأصل اليوناني. وقد حضي الكتاب بعناية خاصة من طرف تلامذة أرسطو وكذلك من طرف المدرسة الإسكندرية. وانتقلت العناية بهذا الكتاب إلى المسلمين، وتعود عناية المسلمين به إلى عهد الترجمة. وقد ترجم هذا الكتاب، أبو سلمة سلام الأبرش وهو من أوائل المترجمين في النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة([3])، كما ترجمه أيضا إسحاق بن حنين المتوفى سنة 299هـ([4]). والثابت أن ابن باجة لم يقرأ كتاب السماع الطبيعي في أصله اليوناني بل في الترجمة العربية. والسؤال المطروح الآن هو ما هو السبب الذي دفع ابن باجة إلى شرح السماع الطبيعي وما هو الهدف من هذا الشرح؟

يبدو منذ الوهلة الأولى أن الاهتمام بهذا الكتاب هو في الحقيقة انتصار للأرسطية، دون أن نفهم من ذلك أنه انتصار لشخص أرسطو بل هو انتصار للمواقف العلمية التي وجدت إحدى

---

[1]/ يوضح ابن باجة كيف أن السماع الطبيعي قصده الأول تحديد الأمور العامة على الإطلاق للطبيعة فيقول: "الأشياء الطبيعية وجودها أولا بالطبيعة، فيجب أولا أن نعرف ما الطبيعة، فلما حدها أرسطو، وجدها مبدأ حركة وسكون في الشيء. وأحد أجزاء هذا الحد مبدأ، ومعناه سبب، فاحتاج إلى معرفة السبب، وكم أصنافه، فلما بحث عن ذلك، وجد السبب للآخر من جهة المادة ومن جهة الفاعل، ولم يجد ذلك في الصورة ولا في الغاية، ثم بحث عن الجزء الثاني من الحد، وهو الحركة والسكون، فعرف ما هي، ثم قسمها، ثم تأمل ما من تلك الأقسام أصناف وما منها أنواع، وغير ذلك مما يلزمها، وهو المتصل وما لا نهاية له والمكان والخلاء والزمان وهذه هي الأمور العامة على الإطلاق للطبيعة. فهذا غرض أرسطو في كتابه (أي السماع الطبيعي)". ن.م، ص. 24.

[2]/ أرسطو طاليس، الطبيعة، تح. عبد الرحمن بدوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ج. 1، سنة 1984، ص. 1.

[3]/ ابن النديم، الفهرست، الطبعة المصرية، ص. 341.

[4]/ ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1965، ص. 160.

تجلياتها في هذا المذهب. كما أن معارضة أقاويل القدماء في هذا الكتاب يعني معارضة الأقاويل اللاعلمية. إذن فما يبرر شرح النص الأرسطي هو الخلط الذي وقع فيه الخطاب العلمي بفعل الترسبات التي راكمتها الشروح والتفاسير اللاحقة، حيث ترسبت أقاويل القدماء اللاعلمية إلى جسم الخطاب العلمي بعد أن قعده وأسسه أرسطو. بل إن المفسرين الذين أدخلوا هذه الأقاويل اللاعلمية بدءوا ينتقدون الأرسطية بعد امتزاجها بتلك العناصر الغريبة. من هنا أصبحت المهمة المطروحة على عاتق ابن باجة باعتبار عالم وفيلسوف هي تخليص الأرسطية من تلك الشوائب التي علقت بها خلال تاريخها الطويل. ثم الرد على المفسرين الذين انتقدوا أرسطو دون أن يميزوا بين الأرسطية الحقة وأرسطية المفسرين والشراح. إنها بالفعل مهمة مزدوجة: شقها الأول يتجلى في إعادة بناء الأرسطية من جديد، وشقها الثاني يتجلى في الرد على المشائين الشراح الذين لم يفهموا حقيقة وجوهر النص الأرسطي([1]).

إذن فالدافع الذي كان وراء شرح النص الأرسطي هو العودة إلى النص الأصلي، ونزع الترسبات التي غطت ملامح المذهب في نقائه الأولي. ولعل الهدف من هذه العودة هو نشر العلم في المجتمع. وهو تقليد سيدشنه ابن باجة وسيتبناه وسيدافع عنه ابن رشد فيما بعد([2])، بحيث أن الهدف من العودة إلى النص في صفائه الأرسطي اليوناني، ليس هدفا علميا نظريا فحسب بل هو هدف منفعي. أي أن هذه العودة إلى القدماء والمفسرين والنظر في كتبهم ومحاولة استعادة النص المفقودة بين شروحات المفسرين، هذه العودة لها علاقة بالمدينة الأندلسية وبالثقافة التي ينبغي أن تكون سائدة فيها وهي ثقافة يشترط فيها أن تكون واضحة المعالم. وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لابن باجة ولابن رشد من بعده، فالأمر مخالف عند ابن سينا حيث نجد أن هناك هاجسا آخر هو الذي دفعه إلى قراءة المشائية والاهتمام بالشروح. إذ لم يكن الهدف كما هو الحال عند ابن باجة، هو تخليص الأرسطية من الشوائب التي علقت بها، واستخراج القول العلمي وفصله عن شروحات المشائين، بل الأمر لا يعدو أن يكون انحيازا اضطراريا للخطاب المشائي السائد. وهذا ما يؤكده ابن سينا حين يقول: "لما كان المشتغلون بالعلم شديدي الإعتزاء للمشائين من اليونانيين، كرهنا شق العصا ومخالفة الجمهور، فانحزنا إليهم وتعصبنا للمشائين. إذ كانوا أولى فرقهم بالتعصب لهم،

---

[1]/ ابن باجة، شرح السماع الطبيعي،م.م، ص.ص. 17-46-49-66-91-198.

[2]/ ابن رشد، جوامع السماع الطبيعي، طبعة حيذر أباد، 1365هـ، ص. 2.

وأكملنا ما أرادوه وقصروا فيه ولم يبلغوا أربهم منه..."([1]). يتضح أن عودة ابن سينا إلى النص الأرسطي ليست عودة إرادية، بل هي عودة اضطرارية فرضتها ظروف الثقافة وسيادة الخطاب المشائي. لهذا لم يجد ابن سينا مفرا من ولوج ثقافة العصر، فراح يشرح النص الأرسطي على الطريقة المشائية. إلا أن هذا التقليد المفروض لم يمنعه من الإدلاء بآرائه المخالفة للمشائين في بعض القضايا التي يتعذر فيها التوفيق بينه وبين الأرسطية ومجموع تلك الآراء هو ما يؤسس فلسفته المشرقية([2]).

إذن الهدف من الشروح الطبيعية عامة والسماع الطبيعي على وجه الخصوص وعشق أبو بكر للشرح لم يكن، كما يعتقد البعض، فقط مجرد امتداد لتقليد الشراح المتقدمين والمتأخرين بل كانت له أسباب ومقاصد ودلالات، حاولنا في هذا التحليل التطرق للبعض منها بحسب ما أباح به النص الشارح.

وقد وصل إلينا كتاب **شرح السماع الطبيعي** لابن باجة في مخطوطتين: الأولى مخطوطة أكسفورد (البودليانا) بوكوك 206، والثانية مخطوطة برلين رقم 5060([3]).

ج- نشرات شرح السماع الطبيعي:

إن أول نشرة ظهرت هي نشرة ماجد فخري سنة 1973، حيث تضم شروح ابن باجة للمقالات الثمانية لكتاب السماع الطبيعي لأرسطو، كما تضم بعض تعاليق ابن باجة على المقالة السابعة والثامنة من الكتاب، وقد اعتمد ماجد فخري في هذه النشرة على مخطوطة أكسفورد. غير أن المخطوطة تتضمن فضلا عما ذكر نصوصا أخرى تتناول بعض المسائل الواردة في كتاب السماع الطبيعي. وكان من الأنسب أن يضعها الناشر ضمن ملاحق الكتاب ولكنه لم يفعل. ومن هذه النصوص: أ . "ومن قوله على الثانية من السماع الطبيعي"، ب . "ومن الأقاويال المنسوبة إليه".

---

[1]/ ابن سينا، منطق المشرقيين، دار الحداثة، 1982، ص. 20.

[2]/ ن.م، ص. 28.

[3]/ هذه المخطوطة التي ضاعت خلال الحرب العالمية الثانية والتي ثم العثور عليها من جديد من طرف المستعرب الألماني جيرهار أندرس Gerhard Endress من جامعة بوخوم بألمانيا في مكتبة جامعة كاراكوف Karakow ببولونيا سنة 1989. انظر جورج زيناتي: "La moral d'Avenpace" Vrin - Paris 1979.

أما نشرة معن زيادة، فهي إعادة لما قام به ماجد فخري من قبل، ولذلك فلا نرى مبررا لهذا العمل وذلك لأن معن زيادة لم يعثر على نسخة أخرى غير النسخة التي اعتمدها الناشر السابق ولا هو أضاف الرسائل التي كتبها ابن باجة تعليقا على بعض المسائل الواردة في السماع الطبيعي لأرسطو[1].

ولعل من المؤاخذات التي يمكن أن يؤاخذ عليها ماجد فخري في نشرته هو عدم إشارته في الملاحق إلى كونها بمثابة نصوص سابقة على شرح ابن باجة لكتاب السماع الطبيعي وذلك اعتمادا على ما هو مثبت في آخر الشرح، حيث نقرأ ما يلي في الورقة [51 ظ]: "كمل الموجود من قوله، وهو آخر ما وضعه في هذه الثامنة وعول عليه دون أقوال تقدمت له فيها، نحن مثبتوها بعد هذا لما في الوقوف عليها من الإرتياض. فمنها في معاني السابعة والثامنة.... ومن متقدم قوله في معاني الثامنة خاصة".

إذن كان من الواجب على الناشر الإشارة إلى هذا التعليق في نشره لهذين النصين حتى يتمكن القارئ من معرفة منزلتهما من الشرح. كما أن نشرة معن زيادة قد أهملت هي الأخرى رسائل أخرى تناول فيها ابن باجة مسائل متصلة ببعض مقالات السماع نذكر منها: رسالة تناول فيها أبو بكر بعض ما ورد في المقالة السادسة والسابعة من السماع: "ومن قوله أيضا في الصورة الأولى ومساوقة الصورة للمادة"، الورقة [127 و]، وهي مقالة تناول فيها ابن باجة إحدى المسائل الأساسية الواردة في كتاب السماع، وهي مقالة تنفرد بها مخطوطة أكسفورد([2]).

لذلك فمن المؤسف أن نجد نشرة معن زيادة لا تشير إلى نشرة ماجد فخري، على الأقل كان إطلاعه عليها سيجنبه تكرار الأخطاء السابقة، لأنه في الحقيقة حينما تظهر نشرة جديدة فذلك يعني أنها استفادت من نقائص النشرات السابقة، ومعن زيادة لم يحفل بهذا. ولعل أهم نقص في النشرتين معا هو اعتمادهما على مخطوطة واحدة. واليوم وقد ظهرت مخطوطة برلين من جديد مما يدعو إلى إعادة التحقيق. لأن المتصفح لنشرة ماجد فخري، سيجد أن المحقق قد تصرف في النص الأصل، وهذه العملية كما هو معلوم غير محمودة في منهجية التحقيق العلمي. وتدخله هذا لم يكن من أجل تقويم معنى النص أو تخمين معنى جديد أو تصحيح اضطراب كما يتصور منذ الوهلة

---

[1] / انظر: شروحات السماع الطبيعي لابن باجة الأندلسي،تحقيق وتقديم معن زيادة، دار الكندي، بيروت، لبنان،1978.

[2]/ انظر: جمال الدين العلوي، مؤلفات ابن باجة، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1983، ص.ص 33. 37.

الأولى، بل إنه تدخل في ترتيب المقالات. فالمتصفح للكتاب الأصلي لأرسطو يجده يتكون من ثمانية مقالات وشرح ابن باجة . حسب ماجد فخري . ينبغي تقسيمه إلى نفس الأقسام، في حين كان عليه ليكون عمله علميا أن يلتزم ببيان النص الأصل والوضعية الأصلية التي كان عليها قبل ترتيبها، إلا أن الرجل لم يحفل بهذا. حيث يقول "ونلفت نظر القارئ إلى أننا تصرفنا بعض الشيء في ترتيب التعاليق على المقالات الثماني كما جاءت في مخطوطة أكسفورد"(📁)، فيقدم لنا الشرح على أساس أنه يتكون من ثمانية مقالات متتابعة ومنفصلة مع أنها في الأصل ليست كذلك. وقد أثرنا هذه النقطة بالضبط وذلك لسبب منهجي . كما سيلاحظ من بعد . حيث سنتساءل لاحقا حول ما إذا كان ابن باجة في شرحه للسماع الطبيعي، يشرح المقالات محترما ترتيبها، ويتتبعها مقالة مقالة أم أنه يهتم بالقضايا والموضوعات والإشكالات. لاسيما وأن المقالات الأربع الأولى تشكل نصا واحدا في مخطوطة أكسفورد(📄). إذن لهذه الأسباب، فإن نشرتي معن زيادة وماجد فخري وإن اختلفتا في طريقة العمل، فإنهما ليستا تحقيقا "علميا" وإنما نشرة فقط.

ج- مقارنة بين شرح السماع الطبيعي لابن باجة و كتاب الطبيعة لأرسطو.

كتاب الطبيعة لأرسطو: يتألف الكتاب من ثمانية مقالات، يرجع تاريخ تأليفه إلى أواخر عهد أرسطو بالأكاديمية التي تركها بعد وفاة أفلاطون مباشرة سنة 348ق.م([3]) ما عدا المقالة الثامنة، فإنها ترجع إلى الفترة الأخيرة من إقامة أرسطو في أثينا حينما كان رئيسا لمدرسة اللقيون التي أنشأها. وهذه الفترة الأخيرة تمتد من سنة 334 ق. م إلى سنة 323 ق. م. لكن هذا لا يمنع من أن أرسطو أجرى تنقيحات على سائر مقالاته في عهد متأخر من عهد تأليفها. وإن كان هناك اعتراض على المقالة السابعة وصلتها بكتاب السماع. إذ هناك دلائل كثيرة تبين على أنها ليست جزءاً أساسيا من "السماع الطبيعي" بل هي مجرد استطراد ومن هذه الأدلة كما لخصها بدوي([4]): أن هذه المقالة لم يشر إليها أرسطو في أي كتاب آخر من كتبه، كما أن بداية المقالة السابعة لا تتصل اتصالا وثيقا بنهاية المقالة السادسة ولا نهايتها ببداية المقالة الثامنة، بينما بداية المقالة الثامنة

---

[1]/ ابن باجة، شرح السماع الطبيعي،م.م، ص. 11.

[2]/ لقد حصلنا على ميكرو فيلم مخطوطة أكسفورد (البودليانا) بوكولا 206، من خزانة أكسفورد، كما حصلنا على نسخة من مخطوط كركوفا من خزانة جاجيلون من بولونيا(مخطوط برلين سابقا).

[3]/ كتاب الطبيعة لأرسطو، ترجمة إسحاق بن حنين، تح. عبد الرحمن بدوي، ج. 1، ط. 2، الهئية المصرية العامة للكتاب، 1984، ص. 6.

[4]/ ن.م.، ص. 7.

تتناسب مع نهاية المقالة السادسة. ويضيف أن الإسكندر الأفروديسي لاحظ أن هذه المقالة ربما كتبها أرسطو ولكن نسختها المقالة الثامنة، بينما المتأخرين أولجوها في السماع الطبيعي لمناسبتها البحث في الطبيعيات.

أما عن مضمون هذه المقالات الثمانية المشكلة للكتاب فيمكن إجماله فيما يلي:

- **المقالة الأولى:** خصصها أرسطو لتحديد موضوع علم الطبيعة ومنهجه ورد على القدماء في مسألة المبادئ.
- **المقالة الثانية:** خصصها أرسطو لتحديد العلل وأنواعها ومبدأ الضرورة في الطبيعة.
- **المقالة الثالثة:** خصصها أرسطو لتحديد مفهوم الحركة والتصدي لمنكريها.
- **المقالة الرابعة:** خصصها أرسطو لتحديد مفهوم المكان وماهيته والزمان وماهيته.
- **المقالة الخامسة:** خصصها أرسطو لتحديد موضوعات الحركة وتضادها (السكون).
- **المقالة السادسة:** خصصها أرسطو لتحديد صعوبات فهم الحركة والعلاقة بينها والزمان.
- **المقالة السابعة:** خصصها أرسطو للبرهنة على وجود المحرك الأول وتحديد المعادلات الأساسية في الديناميكا.
- **المقالة الثامنة:** خصصها أرسطو للحديث عن المحرك الأول والحركة التي يعطيها وقدم الحركة.

تلك إذن هي العناصر المكونة لكتاب الطبيعة لأرسطو، وقد بينا سابقا العناصر المكونة لشرح السماع الطبيعي لابن باجة، فماذا نستنتج؟

2- منهجية الشرح عند ابن باجة:

أ- الشرح بحسب الموضوعات وليس بحسب المقالات:

إن أول استنتاج يمكن للدارس استنتاجه من خلال المقارنة بين النصيين هو كون شرح ابن باجة للسماع الطبيعي، لا يجار فيه أرسطو. فهو لم يلتزم في الشرح باحترام المقالات المشكلة لكتاب الطبيعة في تسلسلها، بل سيفحص المتن بحسب الموضوعات([1]). عكس ما سيقوم به ابن

[1]/ يتضح ذلك من خلال مقارنة مضمون كتاب الطبيعة لأرسطو بمضمون شرح السماع الطبيعي لابن باجة حيث أن الكتابين معا يثيران ثلاث قضايا رئيسية وهي: أ- موضوع العلم الطبيعي ومبادئه. ب- الحركة ومبادئها. ج- المحرك الأول. ولعل ما يؤكد ما ذهبنا إليه هو كون المقالات الأربع الأولى من الشرح في مخطوطة أكسفورد غير متميزة بعناوين تفصل بينها، حيث يستمر النص من الورقة [3ظ] إلى الورقة [14 و].

رشد في شرحه لنفس الكتاب حيث في تفسيره يشبه عمل الفقيه الذي يأتي بالآية ثم يبدأ بتفسيرها([1]) ثم يردفها بآية أخرى وهكذا... ويلاحظ هذا في تفسيره لما بعد الطبيعة وفي تهافت التهافت.

إذن، إذا أردنا تصنيف المقالات الثمانية المشكلة لكتاب الطبيعة لأرسطو بحسب الموضوعات، وهي الموضوعات التي سيتعرض لها ابن باجة بالدراسة والتحليل . يمكن أن نختزلها في ثلاثة أقسام رئيسية:

القسم الأول: ويضم المقالة الأولى والثانية: وهما معا يثيران موضوع العلم الطبيعي ومبادئه. فبالنسبة لموضوع العلم الطبيعي، يحدده أرسطو في كونه: "الجوهر الذي يتحرك ويسكن من ذاته أو هو الموجود القابل للحركة والذي لا يفارق المادة"، ولذلك كان القاسم المشترك بين الموجودات الطبيعية هي أن لها مبدأ حركة وسكون من داخل. فإذا أخذنا الموجودات الحية مثلا فالملاحظ هو كونها تنمو، وكأن هناك قوة داخلية تؤدي بها إلى أن تتحرك حركة نمو لتضمحل في النهاية. إذن الطبيعة هي مبدأ وعلة الحركة والسكون في الكائن. أما المبادئ التي يتم البحث فيها في هذا القسم فهي: المادة والصورة والفاعل والغاية مع اهتمام أكثر بالمادة والصورة.

القسم الثاني: ويضم المقالة الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة، وهي جميعها تعالج الحركة ومبادئها. فمفهوم الحركة حسب أرسطو يفترض موضوعا يقوم فيه كما أنه يفترض طرفين أساسيين وهما: من وإلى، إذ الأول هو حالة القوة والثاني هو حالة الفعل. لذلك يعرف أرسطو الحركة بكونها: استكمال لما يوجد بالقوة. أما بالنسبة لمبادئ الحركة التي يعالجها في هذه المقالات فهي: المكان والزمان والمتصل والمنفصل والنهائي واللانهائي...

القسم الثالث: ويضم المقالتين السابعة والثامنة، وتثيران معا موضوع الحركة الدائمة والمحرك الأول. هذه الموضوعات الثلاث المشكلة لكتاب الطبيعة لأرسطو هي نفسها . لكن بصيغة أخرى . سيطرحها ابن باجة في شرح السماع الطبيعي ليعالجها بأسلوبه الخاص وبحسب فهمه.

ب-كيف أن النص الشارح لا يساير جزئيات النص المشروح:

وهنا يأتي الاستنتاج الثاني الذي نستنتجه من المقارنة بين النصين وهو: أن ابن باجة في شرحه، لم يساير جزئيات المتن الأرسطي([1]). فالرجل فيلسوف ذو حس نظري، لذلك

---

[1]/ قارن شرح السماع الطبيعي لابن باجة بجوامع السماع الطبيعي لابن رشد، طبعة حيدر أباد، 1365هـ. انظر كذلك تفسير ما بعد الطبيعة لابن رشد، تحقيق موريس بويج، بيروت، 1973، وتهافت التهافت لابن رشد. تحقيق موريس بويج، الطبعة 2 بيروت، 1987.

فهو يأخذ الفكرة ويفهمها ويستوعبها بطريقته الخاصة ثم يصوغها بأسلوبه المتميز. فنجد أن هناك أمورا وقضايا يتبنى فيها ابن باجة موقف أرسطو، لكن هناك أمورا أخرى يعرض فيها رأيه دون ذكر موقف أرسطو، بل يهمله لأنه يراه غير منسجم ولا يمكن أن يقبل به، وهو الأمر الذي يجعل النص الشارح يتراوح بين ثنائية الامتداد والانفصال. فتارة نجد شرح ابن باجة امتداد للنص الأول، حيث يتبنى أفكاره وينصب نفسه للدفاع عنها أمام الشراح، وتارة أخرى ينفصل عن النص المشروح معلنا عن رأيه الخاص بالنسبة للقضايا والموضوعات.

ج- مسألة الإحالة في النص الشارح:

أما الاستنتاج الثالث الذي نستخلصه من المقارنة بين النصين للكشف عن الأدوات المنهجية التي وظفها ابن باجة في شرح السماع الطبيعي، فيتعلق بمسألة الإحالات في الكتاب. إذ أن ابن الصائغ في شرحه لا يلتزم بكتاب بعينه في المشائية، ويتضح ذلك من خلال الإحالات الواردة في النص، فهو يحيل إلى السماع الطبيعي والكون والفساد وكتاب الحيوان والسماء والعالم وأنالوطيقا الثانية([2]). والهدف من هذا التنوع في الإحالات راجع إلى مسألتين: الأولى تتجلى في كونه حريص على التكامل بين أقسام المشائية، والثانية تتجلى في رغبته في تقديم المشائية كمذهب متكامل. ونظرا لأن النص الأرسطي لا يكون دائما واضحا، فإنه لتجاوز هذه المعظلة يلجأ إلى مواد أخرى مساعدة على بناء المذهب. هذه المواد تتجلى في ما أنتجه الشراح، وإن كان ابن باجة لا يذكر كتبهم بتدقيق ويكتفي بذكر أسمائهم مثل: تيوفراسطس، تامسطيوس، جالينوس، الإسكندر

---

[1]/ من بين المسائل التي لا يساير فيها ابن باجة أرسطو، مجادلته للطبيعيين، حيث أن أرسطو كان يرغب في إنقاد الفلسفة الطبيعية وتجاوز موقف أفلاطون من العلم الطبيعي، لذلك لاحظ أرسطو أن الطبيعيين تكلموا في الطبيعة، دون تأسيس العلم الطبيعي. فانتقد مواقفهم كما انتقد مواقف الإيليين الذي يستحيل عندهم العلم لأنهم ينكرون الحركة والتغير ويعتبرون أن الكون يعيش في سكون دائم، ويأتي على رأسهم زينون الإيلي الذي قدم أربعة حجج في استاحلة الحركة. مما يعني أن إنكار الحركة هو إنكار للعلم.

ابن باجة في هذه القضية يتناول مسألة الرد على من ينكر الحركة دون أن يولي الرد على الطبيعيين الأوائل أي اهتمام عكس أرسطو. ويعلل موقفه من عدم مسايرة أرسطو بتعليلين: الأول: وهو إيمانه بأن الفلسفة لم يكتمل ظهورها إلى مع الحكماء اليونان المتأخرين، (أفلاطون وأرسطو)، الذين كانوا يراعون في فلسفتهم شرائط البرهان الخالص، عكس الطبيعيين الذين كانت لهم آراء طبيعية لكن لم تخولهم تأسيس العلم الطبيعي. والثاني: هو أن نقد ومجادلة أرسطو للطبيعيين الأوائل هي بمثابة ظرفية واجهت الرجل، ولم تعد موجودة في زمن ابن باجة. يقول في هذا الشأن: "كان الأقدمون ممن تفلسف في الطبيعة قد اختلفت بهم مسالكهم، حتى قالوا بآراء مخالفة لما يشاهد وذلك لقلة خبرهم بالطرق المنطقية". ثم يقول: "ولما كانت تلك الآراء قد سقطت في زماننا حتى لا تذكر إلا من جهة أنها في كتاب. وكان ما يوجد منها اليوم من آراء المتكلمين من أهل هذا الزمان، فليس يعتد بها..." ابن باجة. شرح السماع الطبيعي، م.م، ص.ص. 17-18.

[2]/ بالنسبة للكتب التي يحيل عليها في شرح السماع الطبيعي، انظر الصفحات التالية: 17-30-47-59-75-103-136-141.

الأفروديسي، أبو نصر الفارابي ويحيى النحوي([1]). وإن كان ابن باجة يتشكك في قيمة هذه الشروح إيمانا منه أنهم لم يكونوا دائما أمناء في شرحهم. وهكذا يأتي على رأس قائمة الشراح الذين حضوا بالأولوية لدى ابن باجة: الفارابي وإن كان لا يوافقه بشكل مطلق. أما الشراح الذين يرفض قولهم ويتبرأ منهم فمنهم يحيى النحوي أما الشراح الآخرون فالخلاف بينه وبينهم خلاف جزئي.

ولأن كتاب السماع الطبيعي يصنف في إطار الكتب العلمية . بالرغم من إثارته لقضايا فلسفية مثل قدم العالم والقول في المحرك الأول ووجود الله وخلود الإنسان . نجد ابن باجة يحيل على مبادئ علمية أخرى مساعدة وموضحة لبعض القضايا الطبيعية التي يعرض لها، ومن هذه العلوم التي يحيل عليها: الرياضيات والفلك. ففي الرياضيات خصوصا في مجال الهندسة يحيل إلى ابن سيد المهندس واكتشافه الهندسي([2])، أما بالنسبة لإحالته على علم الفلك، فإنه يحيل أساسا على بطليموس وأبروخس خصوصا عند كلامه عن محيط الأفلاك. والجدير بالذكر أن ابن باجة يتحمس للنظام البطليموسي([3]).

كما أن ابن باجة في إحالته على كتاب الطبيعية لأرسطو ، يحيل على المقالات الثمانية المشكلة له. إلا أن اهتمامه ينصب أكثر على السابعة والثامنة، والسبب في ذلك على ما يبدو هو أن لهما موضع استثنائي: فهما يثيران موضوعين خطيرين: وجود الله أو المحرك الذي لا يتحرك ومشكلة قدم العالم وحدوثه. والواضح أن أرسطو في هاتين المقالتين يرد على كل مذاهب الحدوث، ويقول بنظرية قدم العالم ويقصد بها قدم الحركة الطبيعية. ولعل اهتمام ابن باجة بهاتين المقالتين هو في الحقيقة استمرار لتقليد إسلامي ساد عند فلاسفة المشرق . خصوصا عند ابن سينا . لأنهما يشكلان مدخلا أساسيا ومقدمة برهانية على وجود الله، لأن البحث في نظرية الحركة يفضي إلى إثبات المحرك الذي لا يتحرك وهو جوهر مفارق، مما يفتح الباب أمام الميتافيزيقا.

---

[1]/ بالنسبة للشراح الذين يأتي على ذكر مواقهمم في الشرح سواء من أجل الإستعانة بأرائهم أو من أجل تفنيدها وضحدها انظر ص.ص. 48-49-82-86-88-95-103-133-137-144-146.

[2]/ يقول ابن باجة "وفي الهندسة التي استنبطها ابن سيد في السنين الثمانين والأربع مائة لتاريخ الهجرة، كيف يوجد ذلك في أي نسبة أعطيت بين خطي "أب" . "وأح"½. وهو يحيل هنا إلى مقالة وردت في مجموعة ابن الإمام بعنوان: "من كلامه في إبانة فضل عبد الرحمن بن سيد المهندس"، وقد نشرت هذه الرسالة من طرف ذ. جمال الدين العلوي ضمن رسائل فلسفية لأبي يكر بن باجة، دار الثقافة بيروت 1983. انظر شرح السماع الطبيعي لابن باجة، تحقيق ماجد فخري، م.م، ص. 108.

[3]/ انظر، ن.م، ص. 169.

وهكذا يبدو أن الاهتمام والعناية بالمقالتين فرضتهما مشاكل عصر ابن باجة خصوصا الصراع الدائر بين الفلاسفة والمتكلمين حول مسألة قدم العالم وحدوثه.